

الصناعات الصغيرة والمتوسطة الزراعية في الأردن

وزارة الزراعة

مديرية الدراسات والسياسات، كانون الأول، 2011

قسم السياسات

مقدمة :

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن حيزاً مهماً وكبيراً من النشاط الاقتصادي ، وهي لا تقل أهميته عن المشروعات الكبيرة ، بل تعتبر هذه المشروعات مدخلاً تكميليًا لعدد كبير من المشروعات الكبيرة ، وخاصة في القطاع الصناعي . لا أحد ينكر أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن ، تسهم في استيعاب نسبة عالية من حجم القوى العاملة ، والتخفيف من حجم البطالة ، وتحقيق النمو المتوازن بين الأقاليم والمحافظات ، بسبب انتشارها الواسع ، ومحدودية تمويلها ، وبساطة إنتاجها ، واعتمادها على المدخرات الشخصية . ولا شك أن المؤسسات المالية بشكل عام والبنوك المتخصصة بشكل خاص تلعب دوراً كبيراً ومهماً في تمويل وتطوير ودعم هذه المشروعات و على الرغم من كل ذلك فإن أصحاب هذه المشروعات يعانون من صعوبات كبيرة في الحصول على مصادر التمويل ، لا سيما الائتمان المصرفي ، ويعود ذلك لأسباب عديدة في مقدمتها تشدد البنوك والمؤسسات المالية في منح التمويل اللازم لهذه المشروعات بسبب ضعف الضمانات المتاحة لديها ، وهذا يتطلب من البنوك المتخصصة والمؤسسات المالية تقديم التسهيلات والقروض الميسرة والتخفيف من حدة الضمانات البنكية المطلوبة .

أنواع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات الإنتاج النباتي و الحيواني و السمكي :

أ- الصناعات الخاصة بالإنتاج النباتي:

١. مشاريع معاصر الزيتون
٢. مشاريع إنتاجية (زراعة الخضراوات و الفواكه و النباتات الطبية و العطرية)
٣. مشاريع تصنيع مستلزمات الإنتاج النباتي
٤. مشاريع مصانع التعليب و التغليف للمنتجات النباتية
٥. مشاريع مصانع رب البندورة
٦. مشاريع مصانع إنتاج وتعليب المخللات
٧. مشاريع مصانع العصائر
٨. مشاريع محلات بيع المنتجات الزراعية (جملة و مفروق)
٩. مشاريع إنتاج الفطر
١٠. مشاريع مصانع إنتاج الخمر

ب- الصناعات الخاصة بالإنتاج الحيواني

١. مشاريع مصانع الألبان
٢. مشاريع مصانع دبع الجلود
٣. مشاريع الملاحم
٤. مشاريع و شركات إنتاج الدجاج الاحم
٥. مشاريع فقاصات و إنتاج بيض المائدة
٦. مشاريع إنتاج لحوم الأرانب
٧. مشاريع مصانع تعليب منتجات الإنتاج الحيواني
٨. مشاريع الحياكة

ت- المشاريع الخاصة بالإنتاج السمكي :

١. مشاريع تمويل شراء قوارب صيد
٢. مشاريع مطاعم للمنتجات البحرية
٣. مشاريع تمويل محلات بيع المنتجات البحرية

٤. مشاريع تربية أسماك ضمن أحواض مائية

الجهات والمؤسسات العاملة في مجال تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تلك القطاعات :

يعتبر قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة من القطاعات الهامة في تطوير الإقتصاد الوطني وتقوم العديد من المؤسسات بدعم تطوير هذه الصناعات ، عن طريق الدعم المادي و/أو اللوجستي ، وتعتبر توفير مصادر التمويل للمشاريع من أهم المعوقات التي تواجه إقامة المشاريع الصغيرة و المتوسطة في المملكة ، حيث يمكن تقسيم الدعم المالي في المملكة للمشاريع الصغيرة و المتوسطة الى نوعين:

١. التمويل الذاتي : في الغالب يتم التمويل عن طريق المدخرات الشخصية لصاحب المشروع ، أو اللجوء إلى بعض الأصدقاء و المعارف كشركاء ، أو يتم التوسع في المشروع من خلال أرباحه .وفي أغلب الأحيان هذا التمويل يكون غير كاف لإقامة المشروع مما يجعل كثيراً من أصحاب المدخرات الشخصية و العائلية يعزفون عن إقامة مثل هذه المشروعات.

٢. التمويل الخارجي: يقصد به الاقتراض من البنوك التجارية أو المؤسسات المالية ، وهو أحد أنواع المصادر الرئيسية لتمويل هذه المشروعات ، فالملاحظ أن المشروعات الصغيرة و المتوسطة عادة ما تلجأ إلى مصادر تمويل خارجية تساعدها في تنمية نشاطات المتزايدة ، بمعنى آخر أن صاحب المشروع يستطيع أن يفترض من البنك التجاري أو من مؤسسة مالية متخصصة شأنه شأن الشركات المساهمة ، ويمكن إجمال مصادر التمويل الخارجي بما يلي:

أ- الائتمان التجاري

ب- التسهيلات الائتمانية المصرفية

ت- قروض المؤسسات المتخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة.

بصفة عامة نستطيع القول أنه كلما صغر حجم المشروع كلما اعتمد على موارده الذاتية و العائلية و الشخصية ، و قل اعتماده على البنوك التجارية و المؤسسات المالية في تمويله ، وكلما كبر حجم المشروع كلما اعتمد على البنوك التجارية و المؤسسات المالية في التمويل و قل دور التمويل الذاتي.

ومن أهم مصادر التمويل للصناعات الصغيرة و المتوسطة في المملكة ما يلي:

١. الشركة الأردنية لضمان القروض: و هي شركة مساهمة عامة محدودة تأسست عام 1994 م ، برأس مال قدره (7ملايين دينار أردني ، ثم تم زيادة رأسمالها إلى 10مليون دينار عام 1995 م ، ويساهم البنك المركزي الأردني في هذه الشركة بالإضافة لعدد من البنوك التجارية الأردنية و مؤسسات مالية أردنية أخرى .

٢. مؤسسة الإقراض الزراعي : تأسست عام 1959 م وباشرت عملها عام 1960 .

٣. بنك الإنماء الصناعي الأردني : تأسس عام 1965 م ، وهو مؤسسة متخصصة في الإقراض طويل و متوسط الأجل للمشاريع الصناعية و السياحية ، و بعض القطاعات الخدمية.

٤. بنك تنمية المدن و القرى : تأسس عام 1979 و يوفر التمويل طويل الأجل لإقامة مشاريع خدمية إنتاجية و غالباً ما تكون مشاريع صغيرة و متوسطة.

٥. الشركة الإقراضية غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة : تأسست عام 1999 و هي شركة محدودة المسؤولية ، و لا تهدف للربح ، و مملوكة بالكامل لمؤسسة نور الحسين ، و مؤسسة الملك الحسين بن طلال و تهدف إلى توفير القروض لأصحاب المشاريع الصغيرة جداً في الأردن.

ومن أهم المؤسسات الداعمة للصناعات الصغيرة و المتوسطة في المملكة هي:

١. وزارة التنمية الاجتماعية

٢. الصندوق الوطني لدعم المؤسسات

٣. صندوق المعونة الوطنية

٤. مؤسسة إدارة و تنمية أموال الأيتام

٥. صندوق إقراض التنمية و التشغيل

٦. الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية

٧. الاتحاد العام للجمعيات الخيرية

٨. صندوق إقراض المرأة

٩. مؤسسة الإسكان التعاونية

١٠. الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة.

١١. شركة الشرق الأوسط لتمويل المشاريع الصغيرة

١٢. تمويلكم

١٣. الشركة الأهلية لتمويل المشاريع الصغيرة

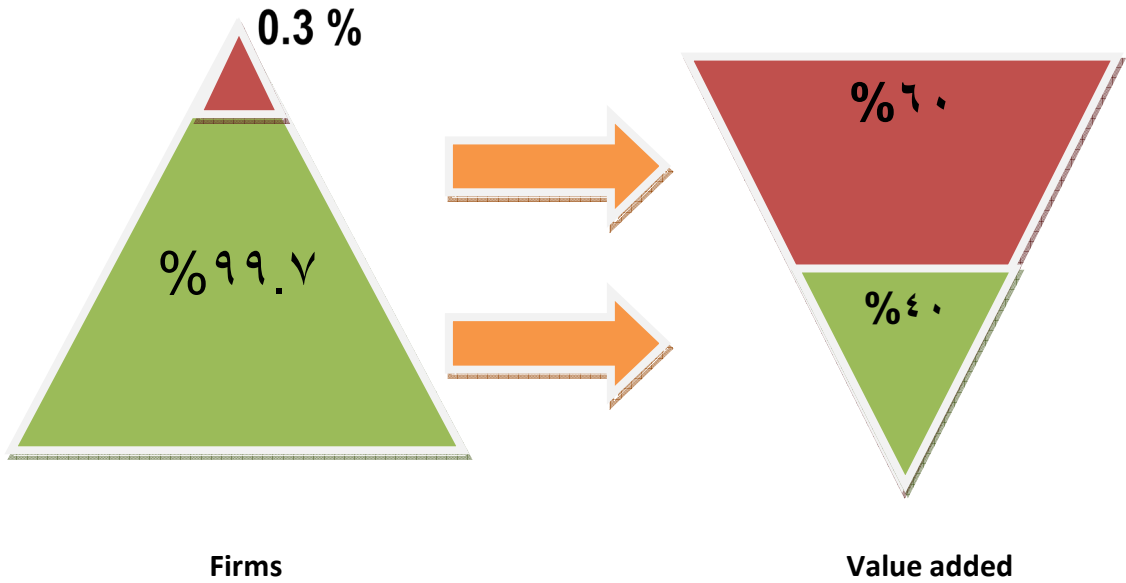
١٤. البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة

١٥. تينكا الأردن

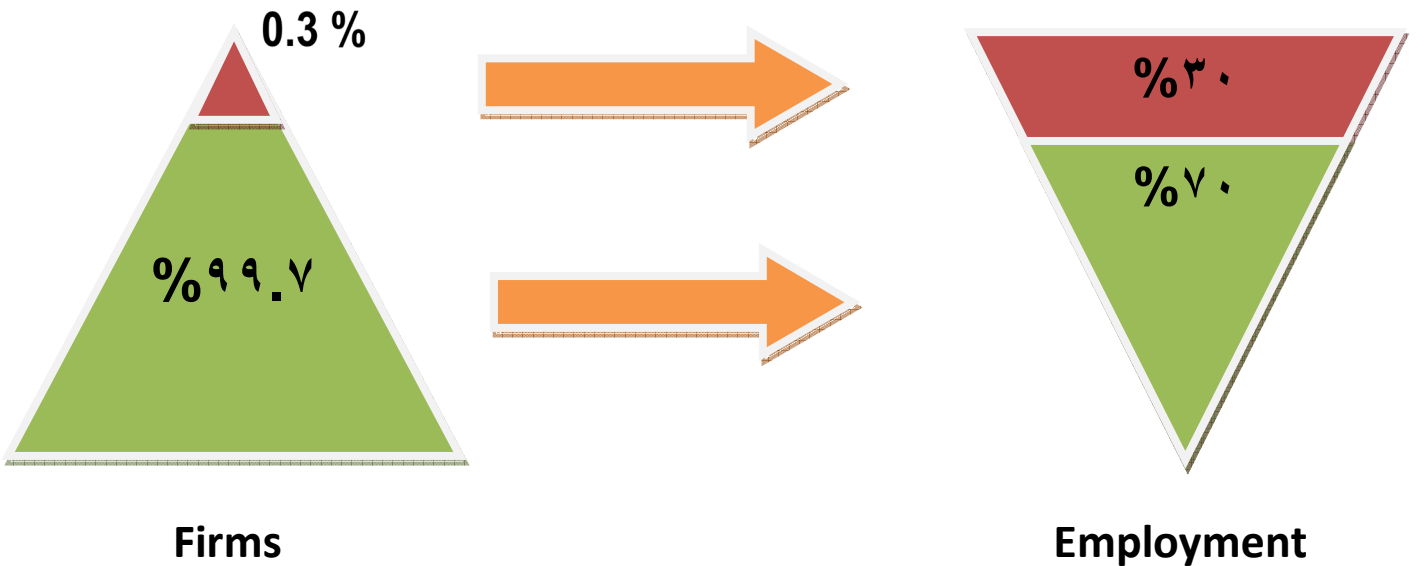
مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي وفي توفير فرص العمل ونسبتها الى اجمالي الشركات في المملكة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في تحقيق النمو والتنمية المستدامة لاسيما وانها تشكل ٩٥ % من مكونات الاقتصاد الوطني وتسهم في ٤٠ % من الناتج المحلي الاجمالي والاكثر أهمية انها توظف نحو ٧٠ % من قوة العمل في السوق الاردنية حيث تشكل المشروعات الصغيرة جدا في الأردن ما نسبته ٨٩.٢١ % من إجمالي عدد المؤسسات العاملة في الأردن , أما المشروعات الصغيرة , فتشكل ما نسبته (٨.٨٠ %) فيما تشكل المشروعات المتوسطة ما نسبته (١.٦٧ %) وإذا أخذنا المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة , فإنها تشكل ما نسبته (٩٩.٦٨ %) من إجمالي المنشآت الاقتصادية الأردنية و بلغ حجم العمالة في المنشأة الاقتصادية الأردنية الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة حوالي (٣١٢٦٤٩) عاملا , أي ما نسبته (٤٥.٢ %) من إجمالي حجم الأيدي العاملة في المنشآت الاقتصادية الأردنية. شكل (١) و (٢)¹.

شكل (١): مساهمة المشروعات الميكروية والصغيرة والمتوسطة في GDP



شكل (٢) : مساهمة المشروعات الميكروية والصغيرة والمتوسطة في القوى العاملة



¹ غرفة صناعة عمان ، التمويل طويل الأجل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان- الأردن، ٢٠١٠

المعايير المتبعة في تصنيف الصناعات الـ صغيرة، متوسطة وكبيرة :

اعتبرت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) المشروعات الصغيرة جدًا هي المشروعات التي يعمل فيها 1-4 عمال والمشروع الذي يعمل فيه 5-19 عامل مشروعًا صغيرًا^٢ وبالنسبة إلى الأردن، لا يوجد تعريف قانوني أو رسمي محدد لمفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واقتصر على محاولات بعض الباحثين والدارسين، لتوضيح مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فعلى سبيل المثال عرف د. ربيع الدجاني المشروعات الصغيرة جدًا بتلك التي توظف أقل من (5) عمال، أما الصناعات الصغيرة فتوظف ما بين 20 - 50 عاملاً^٣ كما عرف د. تيسير أبو جابر وأكرم كرمول الصناعات الصغيرة جدًا بتلك الصناعات التي توظف ما بين 5-15 عاملاً والمتوسطة ما بين 16 - 25 عاملاً^٤، أما دائرة الإحصاءات العامة في الأردن فقد اعتمدت التصنيف التالي لهذه المشروعات بعد عام 2000 لأغراض المسوحات الاقتصادية في الأردن وهو :

1-4 عمال مشروع صغير جداً

5-19 عامل مشروع صغير

20 - 49 عامل مشروع متوسط

وقد اعتمدت منظمة العمل العربية تعريفاً أوردته في التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (٢٠٠٨) والمتضمن :

المنشأة الصغرى : ما بين ١ - ٤ عمال .

المنشأة الصغيرة : ما بين ٥ - ١٩ عاملاً .

المنشأة المتوسطة : ما بين ٢٠ - ٩٩ عاملاً .

الجهود المبذولة لتطوير تلك الصناعات و النماذج و التجارب الناجحة و الرائدة في مجال الصناعات الصغيرة و المتوسطة :

تبدل الحكومة الأردنية جهوداً كبيرة للمحافظة على الصناعات الصغيرة والمتوسطة و استدامتها وتذليل العقبات التي تواجهها من أجل تطوير المجتمعات المحلية و زيادة مصادر الدخل للمجتمع الأردني و لا سيما ان الصناعات الصغيرة و المتوسطة تعتبر مساهما فعالاً في الناتج المحلي الوطني .

وبالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة الزراعية فإن وزارة الزراعة تهتم بديمومة ونجاح هذه الصناعات بالإضافة إلى توسيع نطاق الصناعات في المناطق الريفية و الفقيرة من خلال تقديم مشاريع لفائدة هذه المناطق، حيث قامت وزارة الزراعة بإعداد مشروع تنويع مصادر الدخل الذي ركز على المناطق الفقيرة و الريفية، بالإضافة إلى مشروع إدارة المصادر الزراعية و المدعوم من إيفاد و الذي يتضمن دعم مشاريع إنتاجية صغيرة مثل مصانع إنتاج الألبان و انتاج النباتات الطبية و العطرية وغيرها، بالإضافة إلى وزارة الزراعة تقوم حالياً بتنفيذ برنامج الحاكورة و الذي يقوم على دعم الأسر الفقيرة للبدء بمشاريع صغيرة عن طريق توفير و توزيع اغنام، دجاج بياض، انشاء بيوت بلاستيكية للإنتاج الزراعي و غيرها.

وفي المملكة العديد من التجارب الرائدة في مجال الصناعات المتوسطة والصغيرة، و من أكثرها نجاحاً مصانع الألبان و معاصر الزيتون، حيث وللتسهيلات المقدمة من الحكومة تطورت هذه الصناعات و غيرها في المملكة وانتشرت في العديد من مناطق المملكة.

^٢ بلال الحموري، المهندس فضل البلدي / الصناعات الصغيرة جدًا في الأردن، الواقع والتحديات، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة التحديات والآفاق المستقبلية / جامعة اليرموك الأردن ٢٠٠٣

^٣ د. ربيع الدجاني، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن من منظور عام، ورقة عمل مقدمة في ورشة عمل تحت إشراف منظمة العمل الدولية، غرفة صناعة عمان 2002

^٤ Abdel jabew karmoul, promoting smjs in Jordan amman, 1996

^٥ دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، مسح الاستخدام لعام ٢٠١٠ م

المشاكل والمعوقات التي تواجه مسيرة تطوير الصناعات الصغيرة و المتوسطة في القطاع الزراعي :

- تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الزراعي الأردني تحديات ومعوقات عديدة و التي من أهمها مشاكل تمويلية وخاصة من التمويل التقليدي عن طريق البنوك التجارية ,ويمكن إيجاز هذه التحديات والمعوقات بما يلي^٦ :
 ١. أصحاب البنوك التجارية الممول التقليدي وخصوصاً المتحفظة منها , لا تميل إلى منح القروض للمشروعات الزراعية الصغيرة لاعتقادها أن نسبة فشل المشاريع الزراعية وتعرثر هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة عالية و عليه تكون مخاطرة عالية .
 ٢. البنوك التجارية تعتمد بشكل عام على العملاء من التجار وأصحاب المشروعات الكبيرة التي لها تجربة طويلة مع البنوك , أي أن البنوك التجارية تتحيز في منح القروض إلى المشروعات الكبيرة مقارنة مع المشروعات الصغيرة لأسباب عديدة , أهمها : انخفاض المخاطر , و انخفاض تكلفة معاملة الأقراص , وغيرها ...
 ٣. الإجراءات الإدارية الداخلية التي تطلبها البنوك التجارية من أصحاب هذه المشروعات للحصول على قرض تساوي نفس الكلفة تقريباً للقروض التي تمنحها البنوك التجارية للمشاريع الكبيرة
 ٤. تعاني المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة من خلل في توثيق المعلومات مثل السجلات المحاسبية , والبيانات المالية التي تحكم على كفاءة وفاعلية المشروع
 ٥. المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على توفير الضمانات للقروض التي ترغب في الحصول عليها من البنوك التجارية والمتمثلة في أكثر الأحيان في ضمانات العقار , إضافة إلى رفع سعر الفائدة.
 ٦. غياب القوانين والتشريعات والمؤسسات التي تعمل على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة , و عليه يجب إيجاد حزمة من التشريعات والقوانين المحفزة للمشاريع الزراعية الصغيرة.
 ٧. عدم توفر مراكز أو هيئات تعمل على توفير المعلومات لإقامة مثل هذه المشاريع.
 ٨. انخفاض مستوى التكنولوجيا التي تتعامل معها المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة

مقترحات تطوير الصناعات الصغيرة و المتوسطة في قطاعات الإنتاج النباتي و الحيواني و السمكي :

١. ضرورة تفعيل دور البنوك التجارية والمؤسسات المالية في الأردن , لتوفير القروض المناسبة والميسرة لهذه المشروعات ويفوائد مخفضة (نسبة الفائدة مخفضة) , وضمانات ميسرة أيضاً.
٢. العمل على توفير الحوافز التشجيعية المناسبة لجذب رؤوس الأموال وتوجيهها نحو الاستثمار في المشروعات الزراعية والمؤسسات مثل أسعار الفوائد على القروض , الإعفاءات الضريبية ... وغيرها
٣. ضرورة سن وتفعيل التشريعات والقوانين والأنظمة المحفزة على الاستثمار في هذه المشروعات والمؤسسات.
٤. العمل على إيجاد جهة واحدة تعني بشؤون هذه المشروعات والمؤسسات , من حيث التمويل , والتسويق والإدارة.
٥. السعي لتقنين وتنظيم عمل المنشآت بأنواعها الثلاثة من خلال إقرار قوانين ونظم وطنية شاملة تنظم عمل هذه المنشآت وصور التعامل معها تمويلاً , ودعمًا فنياً , وتدريباً , وتسويقاً , ومعاملة ضريبية , وتوفيراً للمعدات والخامات وأماكن العمل , إلى غير ذلك من الأوجه الحيوية الضرورية لنجاح عمل هذه المنشآت .
٦. دراسة إمكانية تخصيص عدد هام من المنتجات يكون حكرًا على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة , ليسمح ذلك لهذه المنشآت بالعمل في تعاون واعتماد متبادل مع المنشآت الكبيرة والاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال
٧. منح المزيد من فرص الاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة المملوكة لغير الأردنيين بتخفيض سقف حجم الاستثمار ومنح تيسيرات في تنقل أصحاب الأعمال وإقامتهم .
٨. تشجيع المبادرات لإحياء الصناعات والحرف التقليدية ومنح عناية خاصة للإبداع فيها لزيادة قيمتها المضافة وحضورها الفاعل في الأسواق العالمية وتطوير التعاونيات الحرفية لدعم الحرفيين وتطوير مهاراتهم وفتح الأسواق أمامهم وتذليل صعوبات التمويل والتدريب التي تواجه منتسبيها .
٩. تقديم تسهيلات لتشبيك المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة لينتجها وتعمل في اعتماد متبادل فيما بينها وتقوم بدور فاعل كوسيط بين المنشآت الكبيرة واحتياجات الأسواق والمستهلكين .
١٠. تنظيم تسويق منتجات هذه المنشآت من خلال معارض تجارية محلية وخارجية وتحقيق شبكة معلومات افتراضية بين هذه المنشآت تبصر بالفرص ومجالات النكامل والتعاون وتقديم دعم حكومي لإقامة هذه المعارض .
١١. إنشاء صناديق احتياط وطنية لدعم هذه المنشآت وقت الأزمات الاقتصادية أو تغير الدورات الاقتصادية أو ظهور علامات اشتداد المنافسة أو الإغراق.

٦ د. محمد سعيد الحمادي / فرص وتحديات صناديق ضمان القروض , الحالة الأردنية المؤتمر السنوي الثاني عشر , الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ٢٩ , 2005/5/31م

نبيل أبو دياب / تكوين أنماط الشركة المساعدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة / المؤتمر السنوي الثاني عشر / الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية 29 , 2005/5/31

المراجع :

- غرفة صناعة عمان ، التمويل طويل الأجل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان- الأردن، ٢٠١٠
- بلال الحموري ،المهندس فضل اللبيدي/ الصناعات الصغيرة جداً في الإدارة، الواقع والتحديات، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، التحديات والإقامة المستقبلية جامعة اليرموك، الأردن 2003
- د.ربيع الدجاتي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، منظور عام، ورقة عمل مقدمة في ورشة عمل تحت إشراف منظمة العمل الدولية، غرفة صناعة عمان 2002
- حسين السعيد، دور المصارف الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الواقع والآفاق، الأردن.
- د.رفيق عمر وآخرون، آثار السياسات الاقتصادية في الخطة الاقتصادية والاجتماعية على التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الأردن
- خالد وليد الغزاوي، تقييم أداة الشركة الاقراضية غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة، المؤتمر السنوي الثاني عشر، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن ٢٠٠٥
- د.محمود حسين الوادي، المشروعات الصغيرة، ماهيتها والتحديات الذاتية فيها، مع إشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن، والدول العربية للإدارة، تصدر عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مجلد 25، العدد 1، حزيران 2005
- د.محمد عبد الحميد محمود/مؤسسات وشركات ضمان مخاطر الائتمان ودورها في تيسير تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر السنوي الدولي الثاني عشر/الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، أيار 2005
- د.مناور حداد، د.حازم الخطيب، دور المشروعات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، مجلة اربد للبحوث والدراسات المجلد 9 العدد الأول/ 2005 الأردن.
- د.محمد سعيد الحمامي، فرص تحديات صناديق ضمان القروض، الحالة الأردنية المؤتمر السنوي الثاني عشر، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية 2005
- د.نور الدين أبو الرب، د.محمود جرادات، د.محمد أبو الرب، الهيكل التمويلي للمشاريع الصغيرة في الضفة الغربية) الحاجات المالية والصعوبات والمصادر المتاحة(، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد 31، العدد 2 تموز 2004
- نبيل أبو دياب، تكوين أنماط الشراكة لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر السنوي الثاني عشر، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية 2005 /
- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، ٢٠١٠

ABDEL JABBER KARMOUL, PROMOTING SMES, IN JORDAN , AMMAN